



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جداول العرض والاستخدام
لعام 2011/2010
في إطار نظام الحسابات القومية

نوفمبر 2013

<http://www.capmas.gov.eg>

مرجع رقم 71-22401 / 2013

تقديم

يسر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن يقدم جداول العرض والاستخدام عن عام 2011/2010 وفق المنهجيات والأسس الموصى بها في نظام الحسابات القومية 1993 وتعديلاته لعام 2008 (SNA 1993،2008) والتي اعتمد في تركيبها علي البيانات التفصيلية للإحصاءات الاقتصادية التي أجراها الجهاز بالإضافة إلي إحصاءات وبيانات المصادر الأخرى المعنية كما تم تركيب هذه الجداول لجميع القطاعات التنظيمية التي أوصي بها النظام علي مستوى الاقتصاد الكلي بما في ذلك قطاع بقية العالم .

ورغبة في توفير قاعدة بيانات اقتصادية كلية صالحة لتحليل وتقييم أداء الاقتصاد القومي يقدم الجهاز هذه الجداول لخدمة أغراض التحليل الاقتصادي الكلي وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية .

ويسر الجهاز تلقي المقترحات والتعليقات من المهتمين بالدراسات الاقتصادية والمالية والتي تسهم في تطوير العمل وتحسين نوعية البيانات مستقبلاً .

والله ولي التوفيق ،

أبو بكر الجندي

رئيس الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء

الفهرس

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
١	The methodology	منهجية الإحصائية
١٤	General indicator	المؤشرات العامة
	Bulletin tables	جداول النشرة :
	A- Aggregate tables	أ - الجداول الإجمالية
١٧	Contribution of organizational sectors in VA	١ مساهمة القطاعات التنظيمية في القيمة المضافة
١٨	Contribution of economic activities in VA	٢ مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة
٢٠	Aggregated supply table according to organizational sectors	٣ جدول العرض التجميعي وفقاً للقطاعات التنظيمية
٢١	Aggregated use table according to organizational sectors	٤ جدول الاستخدام التجميعي وفقاً للقطاعات التنظيمية
٢٢	Commodity balance table	٥ جدول الميزان السلعي
٢٣	Aggregated supply table according to economic activities	٦ جدول العرض التجميعي وفقاً للأنشطة الاقتصادية
٢٤	Aggregated use table according to economic activities	٧ جدول الاستخدام التجميعي وفقاً للأنشطة الاقتصادية
	B- Detailed tables	ب - الجداول التفصيلية
٢٨	Supply table	٨ جدول العرض
٢٩	Use table	٩ جدول الاستخدام

منهجية الإحصائية

أولاً: ماهية جداول العرض والاستخدام:

تمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات في الاقتصاد القومي (محلية أو مستوردة). كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلاله حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أهمية جداول العرض والاستخدام:

- ١- تمثل مصفوفة العرض والاستخدام إطاراً منهجياً لإعداد تقديرات الحسابات القومية وفق مناهج التقدير الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، مع افتراض تحقق توازن الموارد والاستخدامات.
- ٢- نظراً لاعتماد هذه الجداول على بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة في المجتمع، فهي تعتبر إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات، ولعمليات التقدير المستمر للمصادر غير المغطاة إحصائياً، كما تعكس مدى شمول الأطر الإحصائية وأوجه النقص والقصور بها، ومدى الاتساق فيما بين الإحصاءات المختلفة.
- ٣- يمكن الاستعانة بمصفوفة العرض والاستخدام كأساس للتقديرات الربع سنوية التي تعتمد على إحصاءات سريعة وقصيرة الأجل.
- ٤- تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة الانطلاق الأساسية في بناء جداول المدخلات والمخرجات، ومن ثم مصفوفة المعاملات الفنية.
- ٥- تساعد في اشتقاق الأوزان الترجيحية لتركيب الأرقام القياسية.

ثالثاً: هيكل جداول العرض والاستخدام:

تتناول هذه الجداول عرض واستخدام السلع والخدمات وفقاً للأنشطة التي قامت بإنتاج أو استهلاك هذه السلع والخدمات، حيث تصنف الأنشطة حسب دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) ودليل التصنيف الوظيفي للحكومة COFOG ضمن قطاعاتها التنظيمية الرئيسية التي تتمثل في:

- ١- قطاع المشروعات غير المالية.
- ٢- قطاع المشروعات المالية.
- ٣- قطاع الحكومة العامة.
- ٤- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.
- ٥- قطاع الأسر المعيشية.

حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الأول والثاني بإنتاج السلع والخدمات بغرض البيع في السوق، ومن ثم فإن لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق (يشمل أيضاً المنتجون لأغراض الاستخدام الذاتي). أما القطاعان الثالث والرابع فهما يمثلان منتجي الخدمات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، وهذه الخدمات ليس لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق. ويوضح القطاع الأخير الخدمات التي تقدم فيما بين الأسر بأجر.

يبين جدول العرض كلاً من قيمة المنتجات المتنوعة المنتجة في كل صناعة مقيمة بالأسعار الأساسية (الأسعار الأساسية لا تتضمن هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب على المنتجات)، وكذلك جملة المعروض من كل منتج مقيماً بكل من الأسعار الأساسية وأسعار المشتريين (السعر الذي يدفعه المشتري، أي بعد إضافة الهوامش وصافي الضرائب على الإنتاج والمنتجات). ويعرض جدول الاستخدام تكلفة الإنتاج في كل صناعة (استخدامات كل منتج مقيمة بسعر الشراء). ويفترض أن عرض كل منتج يجب أن يعادل استخدامات هذا المنتج عندما يقاس كل منهما بنفس السعر. وكذلك قيمة منتج أي صناعة يجب أن تكون مساوية لتكلفة إنتاجه، بما في ذلك المدخلات الأولية. وتستند فكرة تحقق التوازن بين جدول العرض والاستخدام على هذين الافتراضين.

رابعاً: التوازن بين القيمة المضافة والطلب النهائي في جدول الاستخدام:

تعتبر جداول العرض والاستخدام ذات فائدة كبيرة ليس فقط لإمكانية اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة التي تستخدم للأغراض التحليلية، ولكن أيضاً لإمكانية تجميع القيمة المضافة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية، واحتساب الطلب النهائي وفقاً لنوع المنتج. وكذلك تحقق هذه الجداول الربط بين القيمة المضافة والطلب النهائي، وذلك على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يعادل الطلب النهائي. وفي هذا الإطار يتحقق التكامل بين المناهج الثلاثة لقياس الناتج المحلي: نهج الإنتاج ونهج الدخل ونهج الإنفاق، وذلك على النحو التالي:

١- نهج الإنتاج:

حيث يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج لجميع المنتجين في الاقتصاد القومي، مضافاً إليه الضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج بالأسعار الأساسية

- الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري

+ الضرائب على المنتجات

- الإعانات على المنتجات

٢- نهج الدخل:

حيث يقاس الناتج المحلي الإجمالي كمجموع مكونات القيمة المضافة المتولدة بواسطة المنتجين أو الصناعات، وتحسب كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{الناتج المحلي الإجمالي} &= \text{تعويضات العاملين} \\ &+ \text{الضرائب على الإنتاج} \\ &- \text{الإعانات على الإنتاج} \\ &+ \text{الدخل المختلط} \\ &+ \text{فائض التشغيل الإجمالي} \\ &+ \text{الضرائب على المنتجات} \\ &- \text{الإعانات على المنتجات} \end{aligned}$$

٣- نهج الإنفاق:

هذا النهج يحسب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع مكونات الطلب النهائي كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{الناتج المحلي الإجمالي} &= \text{الإنفاق الاستهلاكي العائلي} \\ &+ \text{الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات} \\ &+ \text{الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي} \\ &+ \text{التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي} \\ &+ \text{التغير في المخزون} \\ &+ \text{الصادرات من السلع والخدمات} \\ &- \text{الواردات من السلع والخدمات} \end{aligned}$$

خامساً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة:

تم تركيب جداول العرض والاستخدام طبقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتعديلاته

لعام ٢٠٠٨ وأهم التعاريف التي استخدمت في إطار هذا النظام هي كالتالي:

- ١- الإقامة: تعتبر الوحدة المؤسسية أو العائلة مقيمة في بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، بمعنى وجود موقع لها في داخل الإقليم تمارس فيه أنشطة اقتصادية وتدخل في معاملات وتستمر في ذلك لمدة عام أو أكثر. فالإقامة لا تقوم على أساس الجنسية أو أى معايير قانونية. وعلى ذلك يعتبر أفراد العائلات المقيمة مقيمون، حتى وإن عبروا الحدود للعمل أو غيره لفترات

قصيرة من الزمن (أقل من عام). أما إذا عملوا أو أقاموا في الخارج لفترات طويلة (عام أو أكثر) وأصبح لهم مركز مصلحة اقتصادية في الخارج فإنهم يصبحون غير مقيمين. وتعتبر الهيئات التي لا تهدف إلى الربح مقيمة في البلد الذي تأسست وسجلت فيه قانوناً.

٢- قطاع المشروعات غير المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع أو الخدمات السوقية (عدا الخدمات المالية). ويضم هذا القطاع:

- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.
- الصناعات الاستخراجية.
- الصناعات التحويلية.
- الكهرباء والغاز والمياه.
- التشييد والبناء.
- تجارة الجملة و التجزئة وخدمات الإصلاح.
- المطاعم والفنادق.
- النقل والتخزين والاتصالات.
- العقارات وخدمات الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية والشخصية.

٣- قطاع المشروعات المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية، كما يتضمن الهيئات التي لا تهدف إلى الربح والتي تنتج إنتاجاً سوقياً ذا طبيعة مالية. وعلى هذا فإن هذا القطاع يضم: البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات التقاعدية، البورصات والسمسرة والصرافة، وما شابه.

٤- قطاع الحكومة العامة: يتكون من وحدات الحكومة المركزية والحكومة المحلية، كما يشمل صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوحدات الحكومة. وكذلك الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتنتج إنتاجاً غير سوقى، وتتبع وتمول من الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي. وتقوم الوحدات الحكومية بتقديم خدمات غير سوقية بصفة أساسية، وقد تقوم بتوفير سلع للاستهلاك الفردى والجماعى، كما تعيد توزيع الدخل والثروة.

٥- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: وهى كيانات قانونية واجتماعية تعمل بصورة رئيسية فى إنتاج السلع والخدمات غير السوقية من أجل الأسر المعيشية (مجاناً أو مقابل رسم معين ولكن ليس بغرض الربح). وتتكون الموارد الرئيسية لتلك المؤسسات من تبرعات الأسر المعيشية أو اشتراكات تلك الأسر. وهى تنتج خدمات تعتبر استهلاكاً يخص الأفراد، ولا تنتج خدمات جماعية. ويمكن تمييز نوعين من هذه المؤسسات: النوع الأول يتألف من المؤسسات التي تنشئها اتحادات أشخاص لتوفير سلع

أو خدمات لفائدة الأعضاء أنفسهم بالدرجة الأولى، وتقدم الخدمات عادة مجاناً، وتمول من اشتراكات ورسوم عضوية منتظمة، مثل الجمعيات المهنية والأحزاب ... الخ. والنوع الثانى يتألف من الهيئات والجمعيات الخيرية ووكالات الغوث والمعونة التى تنشأ لأغراض خيرية، ويأتى معظم موارد هذه المؤسسات من التبرعات والمعونات النقدية والعينية.

٦- قطاع الأسر المعيشية: وتعرف الأسرة المعيشية بأنها فرد أو مجموعة من الأشخاص يشتركون فى السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثروتاتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية يتألف معظمها من الإسكان والغذاء. وغالباً ما تكون الأسرة المعيشية مطابقة للأسرة الزوجية (العائلة)، ولكن لا يقتضى بالضرورة أن ينتمى أفراد الأسرة المعيشية إلى نفس العائلة مادام هناك شىء من الاشتراك فى الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع رب العمل فى مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عيني. ويتم الإنتاج فى الأسر المعيشية فى إطار مشاريع يملكها ويسيطر عليها أفراد الأسرة المعيشية مباشرة إما بصورة فردية أو فى شراكة مع آخرين وينظر إليها باعتبارها مشاريع غير منظمة.

٧- قطاع العالم الخارجى (قطاع بقية العالم): يتألف هذا القطاع من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التى تدخل فى معاملات مع الوحدات المقيمة، أو التى تكون لها علاقات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة. ويشمل قطاع بقية العالم تلك الوحدات التنظيمية (المؤسسية) غير المقيمة الموجودة مادياً داخل حدود الدولة الجغرافية مثل (السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية... الخ)، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للدولة.

٨- المنتجات السوقية: مخرجات (سلع أو خدمات) تباع بأسعار اقتصادية أو يتم التصرف بها بطريقة أخرى فى السوق، أو يعتمد بيعها أو التصرف بها فى السوق. ويكون السعر اقتصادياً إذا كان له تأثير كبير على الكميات التى يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى الكميات التى يرغب المشترون فى شرائها.

٩- المنتجون السوقيون: منتجون يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار اقتصادية، أى بأسعار لها أثر هام على الكميات التى يستعد المنتجون لبيعها والكميات التى يرغب المشترون فى شرائها.

١٠- المنتجون غير السوقيين: هم المنتجون الذين يقدمون معظم إنتاجهم إلى الآخرين مجاناً أو بأسعار غير اقتصادية (أسعار رمزية).

١١- الأسعار السوقية: النقود التى يكون المشتري راغباً فى دفعها مقابل حيازة سلعة أو خدمة يكون البائع راغباً فى بيعها. وهى الأسعار الفعلية التى يتفق عليها المتعاملون فى السوق.

١٢- أسعار السوق المعادلة: مقاييس تقريبية أو طرق بديلة للأسعار السوقية تستخدم فى الحالات التى لا يوجد فيها أسعار سوق فعلية لسلعة أو خدمة، ومن ثم يتم تقدير سعر مكافئ وذلك بالمقارنة بسعر معروف فى السوق وموجود فى ظروف يمكن اعتبارها مماثلة.

- ١٣- سعر المشتري: المبلغ المدفوع من قبل المشتري، ويشمل هذا السعر صافي الضرائب والإعانات مضافاً إليه هوامش النقل والتجارة.
- ١٤- السعر الأساسي: السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات، ودون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.
- ١٥- هامش النقل: تكلفة النقل التي يدفعها المشتري بصورة مستقلة لتسليم سلعة ما في الوقت والمكان المحددين.
- ١٦- هامش التجارة: هو الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد في الوقت الذي يبعث أو استخدمت فيه.
- ١٧- الضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب مسنقة الدفع على السلع والخدمات بمناسبة إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساساً الضرائب على ملكية أو استخدام الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج، أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.
- ١٨- الضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص، مثل الضريبة العامة على المبيعات، ورسوم الاستهلاك، والضرائب على خدمات معينة ... الخ.
- ١٩- الرسوم الجمركية: تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادي للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة.
- ٢٠- الإعانات: مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة إلى المشاريع على أساس مستوى نشاطها الإنتاجي أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها، وتهدف دائماً إلى التأثير على مستوى الأسعار أو تغطية خسائر ناتجة من سياسة الدولة في هيكلية الأسعار.
- ٢١- الاستهلاك الوسيط: السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات في العملية الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج).
- ٢٢- القيمة المضافة بالأسعار الأساسية: قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) بأسعار المشتري.
- ٢٣- الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية التي تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة، مضافاً إليها الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات.

- ٢٤- الإهلاك: هو النقص السنوى فى قيمة الأصول الثابتة نتيجة مشاركتها فى العملية الإنتاجية طوال عمرها الإنتاجى. وتتمثل الأصول الثابتة القابلة للإهلاك فى المباني وجميع أنواع الآلات والمعدات وكذلك الأثاث والتركيبات والسيارات، بينما لا تعتبر الأراضي أصلاً قابلاً للإهلاك لأن عمرها المفترض غير محدود.
- ٢٥- تعويضات العاملين: هى مجموع الأجور والمرتبات (قبل خصم الاستقطاعات التقاعدية أو الضرائب) والمزايا النقدية والعينية والاجتماعية المستحقة للعاملين فى كافة الأنشطة الاقتصادية.
- ٢٦- فائض التشغيل الإجمالى: القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مطروحاً منها الأجور (تعويضات العاملين).
- ٢٧- فائض التشغيل الصافى: فائض التشغيل الإجمالى مطروحاً منه الإهلاك.
- ٢٨- الإنفاق الاستهلاكية النهائية للعائلات (الأسر المعيشية): إنفاق العائلات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما فى ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية.
- ٢٩- الإنفاق الاستهلاكية النهائية للحكومة: إنفاق الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.
- ٣٠- الإنفاق الاستهلاكية النهائية للهيئات التى لا تهدف للربح وتخدم العائلات: إنفاق هذه الهيئات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية.
- ٣١- التكوين الرأسمالى الثابت: قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام مطروحاً منها الاستعدادات .
- ٣٢- التغير فى المخزون: هو قيمة المخزون فى آخر العام مطروحاً منه قيمة المخزون فى أول العام مضافاً إليه صافى التغير فى تقويم المخزون خلال العام.

سادساً: الفترة المرجعية:

عام ٢٠١٠/٢٠١١ للقطاع الحكومى والقطاع العام وقطاع الأعمال العام، و عام ٢٠١٠ للقطاع الخاص.

سابعاً: مصادر البيانات:

اعتمد تركيب جداول العرض والاستخدام على البيانات التفصيلية للعديد من النشرات الدورية التى يصدرها الجهاز حول مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نتائج بعض المسوح الدورية وغير الدورية التى قام الجهاز أو شارك فى إجرائها مثل: مسح الدخل والإنفاق، ومسح القوى العاملة، إلى جانب بعض البيانات التى تنشرها بعض الجهات المختصة، ومن أهمها:

- الحساب الختامى للدولة الذى تصدره وزارة المالية.
- ميزان المدفوعات الذى يصدره البنك المركزى.
- نشرة الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط.

ثامناً: التصنيف المستخدمة:

- ١- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).
- ٢- التصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح ١، ١) (CPC1.1).
- ٣- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) (ISIC4).
- ٤- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP).
- ٥- النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية (HS).
- ٦- تصنيف المعاملات في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٧- تصنيف المتعاملين في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٨- دليل ميزان المدفوعات (التنقيح السادس).

وقد تم توحيد التصنيف لجميع الأنشطة المنتجة وفقاً لتصنيف ISIC4، وللمنتجات وفقاً لتصنيف CPC1.1، وهو ما تطلب الربط بين التصنيفات المختلفة لإجراء عملية التحويل المطلوبة من تصنيف لآخر.

تاسعاً: أهم المعالجات:

- ١- نشاط تكرير البترول: وهو يمثل أهمية خاصة ضمن الصناعات التحويلية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمنتجات البترولية، فقد تم الاعتماد على بيانات وزارة البترول، ونشرات المسح الصناعي بالجهاز، والحساب الختامي للدولة، بالإضافة إلى بيانات وزارة التخطيط. كما تم حساب الإنتاج بالسعر الأساسي، ومستلزمات الإنتاج بسعر السوق مثل بقية مستلزمات الإنتاج في الأنشطة الأخرى. وتظهر هذه المعالجة الدعم الضمني المقدم من الحكومة للمنتجات البترولية.
- ٢- إنتاج البنوك: حيث تقدم البنوك نوعين من الخدمات هما:

أ- خدمات الوساطة المالية، وتقدر قيمة إنتاجها بالفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة، وذلك من خلال معرفة قيمة الودائع لدى البنوك في آخر المدة أو آخر شهر في السنة، وكذلك قيمة القروض، مع معرفة سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الخصم بين البنوك، لحساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة (FISIM) كالتالي:

$$\text{الإنتاج المقدر لخدمات الوساطة المالية} = (\text{إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الفائدة على القروض مطروحاً منها إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الخصم بين البنوك}) + (\text{إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الخصم بين البنوك مطروحاً منها إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الفائدة على الودائع}).$$

وهذه الطريقة أدق من طريقة الاعتماد على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة، وقد تم توزيع خدمات الوساطة المالية والمقدرة بطريقة غير مباشرة من خلال أنواع القروض والودائع حسب النشاط والقطاع على الأنشطة الاقتصادية المستخدمة لها.

ب- الإنتاج الفعلى للبنوك وهو يشمل عائد الخدمات المصرفية من العمولات، وأرباح وخسائر عمليات بيع النقد الأجنبي والخدمات المصرفية الأخرى.

٣- إنتاج شركات التأمين: تم حساب الإنتاج المقدر لشركات التأمين التي تقوم بتلقى أقساط التأمين واستثمارها ودفع التعويضات للمتضررين، من خلال المعادلة الموصى بها في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ وهي كالتالى:

الإنتاج المقدر = الأقساط المحصلة - التعويضات المدفوعة - التغير فى الاحتياطات
أما الإنتاج الفعلى فيتم حسابه كالتالى:

الإنتاج الفعلى = عمولات إعادة التأمين + الإيرادات الأخرى + الإيجارات

٤- إنتاج التأمينات الاجتماعية: يتم حساب الإنتاج المقدر للتأمينات الاجتماعية التي تقوم بتلقى أقساط التأمينات الاجتماعية واستثمارها ودفع المعاشات، من خلال المعادلة الموصى بها في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ وهي كالتالى:

الإنتاج المقدر = الأقساط المحصلة - التعويضات المدفوعة - التغير فى الاحتياطات

٥- حسابات الحكومة: تم حساب الإنتاج الحكومى بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج فى بقية القطاعات الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. وبالتالي فإن قيمة الإنتاج الحكومى لن تكون هى قيمة الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من تقديم الخدمات، ولكن ستكون قيمة ما تم إنفاقه من مصروفات على إنتاج الخدمات العامة (نهج الإنفاق). ويتمثل هذا الإنفاق فى تعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم التي تدفعها الوحدات الحكومية، وكذلك قيمة الإهلاك (يتم تقديره فى الحسابات القومية كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الحكومة حيث لا تتضمن حسابات الحكومة تقديراً للإهلاك).

٦- الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة: تم الاعتماد على بيانات برنامج المقارنات الدولية لتقدير قيمة الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة للأسر المعيشية، وذلك لعام ٢٠٠٩، وقد تم تحديث البيانات وفقاً لعام ٢٠١٠ من خلال معرفة نصيب الإيجارات السكنية من جملة الإنفاق الاستهلاكى النهائى.

٧- هوامش النقل والتجارة: تم حساب إجمالى هامش النقل من خلال إجمالى الإنتاج لنقل البضائع لكل أنشطة النقل (برى - سكك حديد - مائى - جوى). وتم حساب الهامش التجارى للمنتجات عن طريق حساب إجمالى المبيعات لحساب المنشأة لكل من تجارة الجملة والتجزئة فى القطاع الخاص والعام وقطاع الأعمال العام مطروحاً منه مشتريات البضائع بغرض البيع.

ونتيجة لذلك فإن هوامش النقل والتجارة قد تم توزيعها على المنتجات في عمود خاص بكل منها في جدول العرض للحصول على قيمة هذه المنتجات بسعر المشتري، مع وضع هذه الهوامش بقيمة سالبة أمام الصفوف الخاصة بمنتجات التجارة والنقل، وذلك حتى يتحقق التوازن بين العرض والاستخدام من خدمات النقل والتجارة بسعر المشتري.

٨- الصادرات والواردات:

أ- الصادرات والواردات السلعية: تم الاعتماد على قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالجهاز وفقاً لتصنيف (HS)، وتم تحويلها وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، من خلال الربط بين التصنيفين.

ب- الصادرات والواردات الخدمية: تم الاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات الذي يعده البنك المركزي المصري، وتم وضعها في عمود خاص بالصادرات والواردات الخدمية منفصلاً عن الصادرات والواردات السلعية.

ج- مشتريات المقيمين المباشرة في الخارج: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر في ميزان المدفوعات وهي تعتبر واردات حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه المقيمون خارج مصر أى في الدول الأجنبية. علماً بأن هذه المشتريات تعالج كواردات وكإنفاق استهلاكي نهائي عائلي ولذلك فإن قيمتها تدرج في عمود الواردات في جدول العرض وفي عمود الإنفاق العائلي في جدول الاستخدام أمام الصف الخاص بها.

د- مشتريات غير المقيمين في الداخل: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر في ميزان المدفوعات وهي تعتبر صادرات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه غير المقيمين داخل مصر. ولذلك فإنه قد تم خصم هذه المشتريات من الإنفاق العائلي وإضافتها إلى الصادرات في نفس الجدول أمام الصف الخاص بها، ومن ثم فإن جملة الصف تساوى صفراً. حيث تظهر هذه المشتريات بقيمة سالبة في عمود الإنفاق العائلي وبقيمة موجبة في عمود الصادرات.

هـ- تظهر الواردات السلعية والخدمية والتعديلات ومشتريات المقيمين بالخارج في جدول العرض.

و- تظهر الصادرات السلعية والخدمية ومشتريات غير المقيمين بالداخل في جدول الاستخدام.

٩- مصفوفة الضرائب والرسوم الجمركية: تم الاعتماد في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية على الحساب الختامي للدولة الصادر عن وزارة المالية، وهي تتمثل في الضرائب على السلع والخدمات، وضرائب التجارة الدولية، والضرائب على الأعمال التجارية. وتم تقسيم هذه الضرائب في جدول العرض إلى عمودين هما:

أ- الضرائب على المنتجات: وهي عبارة عن إجمالي ضرائب السلع والخدمات وضرائب الأعمال التجارية، وقد تم توزيعها وفقاً للمنتجات الموجودة في جدول العرض من خلال التفصيلات

الواردة في الحساب الختامي للدولة. وثمة بنود إجمالية تحتاج إلى تفصيلات غير موجودة بالحساب الختامي مثل الضريبة العامة على المبيعات، والدمغات والرسوم التي يصعب ربطها بتصنيف المنتجات، وأيضاً بسبب وجود بند "أخرى" المتكرر في الحساب الختامي. لذا فقد تم الاعتماد على بيانات نشرة المؤشرات المالية والاقتصادية الصادرة عن الجهاز، في توزيع الضرائب على المبيعات، التي تأتي مجملة بالحساب الختامي للدولة، حيث تمت الاستفادة من هيكل توزيع البند الخاص بالضرائب والرسوم السلعية وفقاً للنشاط الاقتصادي على مستوى الحد الثاني، وذلك بالنسبة للصناعات التحويلية فقط.

ب- الرسوم الجمركية: وهي قيمة ضرائب التجارة الدولية، باستثناء الضرائب على الصادرات، ونظراً لعدم توفر تفاصيل هذه الرسوم، فقد تم توزيعها وفقاً للهيكل النسبي للواردات السلعية.

١٠- مصفوفة الإعانات على المنتجات: تم الاعتماد في تقدير الإعانات على الحساب الختامي للدولة وفقاً للتقسيم الاقتصادي، وهو يتضمن دعم السلع التموينية وتم توزيعه على الخبز، والسلع التي تباع بموجب البطاقات التموينية. وكذلك تم توزيع دعم المواد البترولية على المنتجات البترولية المختلفة.

١١- الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي: تم حساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي بالاعتماد على بحث الدخل والإنفاق عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث تم عمل ربط بين التصنيف المركزي للمنتجات CPC وتصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات حسب الغرض COICOP، بجانب الاعتماد على طبيعة كل منتج من حيث استخدامه كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائي أو تكوين رأسمالي. وقد قدر الإنفاق النهائي لبعض المنتجات كمتعم حسابي في جدول الاستخدام. ومن ثم هناك فرق كبير بين الاستهلاك العائلي في جدول الاستخدام، وبحث الدخل والإنفاق.

١٢- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: يتم حساب الاستهلاك النهائي الحكومي بطريقة غير مباشرة، من خلال قيمة ما تم إنتاجه مطروحاً منها حصيلة بيع السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.

١٣- التكوين الرأسمالي: تم توزيع التكوين الرأسمالي حسب نوع المنتج، وفقاً لكل نشاط.

١٤- مصفوفة التغير في المخزون: تم حساب التغير في المخزون على مستوى النشاط، قطاع عام وأعمال عام وقطاع خاص، من واقع إحصاءات و نشرات الجهاز. وقد تم توزيع التغير في المخزون للوقود على منتجات البترول، وتوزيع التغير في المخزون لقطع الغيار والمهمات على منتجات المعدات، وتوزيع التغير في مخزون المواد الأولية وفقاً لهيكل مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية وبذلك تم إعداد مصفوفة للتغير في المخزون حسب المنتج والنشاط.

١٥- التحويل من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشتريين: وكما أشرنا من قبل فإن جدول العرض يتم تحويله من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشتريين من خلال إضافة إجمالي هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب والرسوم الجمركية والإعانات على المنتجات، وبالتالي نحصل على جملة العرض بأسعار المشتريين حتى يتسق مع جدول الاستخدام المقوم بأسعار المشتريين.

١٦- تقدير القطاع غير المغطى: تغطي بيانات الإحصاءات الصادرة كل من القطاع العام والأعمال الخاص والمنظم والخاص الاستثماري، ولا تغطي الأنشطة غير المنظمة أو الأنشطة خارج المنشآت. ولذلك تم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة، إضافة إلى عدد العاملين في كل من المنشآت المستخدمة، لتقدير عدد العاملين خارج المنشآت والأنشطة غير المغطاة. وتم احتساب إنتاجية العامل من واقع بيانات المنشآت الصغيرة في كل نشاط اقتصادي، لتقدير إنتاج الأنشطة خارج المنشآت أو القطاع غير المنظم غير المغطى إحصائياً. وبناء على ذلك تم تقدير هيكل التكلفة لكل نشاط فرعي على حدة. كما تم الاستعانة بمسح الدخل والإنفاق لاشتقاق إنتاج بعض الخدمات باستخدام جملة إنفاق الأسر على هذه الخدمات. كما تم الاعتماد على التوازن بين جانبي العرض والاستخدام لتقدير الإنتاج المحلي من بعض المنتجات.

١٧- في هذا الإصدار تم تسوية الفروق باستخدام طريقة RAS، وهي طريقة رياضية تستخدم لإجراء التوازن بين جدول العرض والاستخدام.

عاشراً: أهم المشكلات:

- ١- صعوبة تصنيف الضرائب والإعانات حسب المنتج المفروض عليه الضرائب أو المقدم له الإعانات.
- ٢- صعوبة إعادة تصنيف هوامش النقل والتجارة حسب نوع المنتج.
- ٣- عدم الاتساق بين البيانات وذلك بسبب الاعتماد على مصادر مختلفة لجانب العرض والاستخدام.
- ٤- صعوبة تقدير الأنشطة غير المغطاه إحصائياً أو التي لديها مصادر بيانات ينقصها الشمول والدقة.

المؤشرات العامة

المؤشرات الإجمالية

١. بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١/٢٠١٠ بالأسعار الجارية ١٣٠٢,٥٧ مليار جنيه ، حيث بلغ إجمالي الإنتاج والأسعار الأساسية لنفس العام ٢٢٦٥,٦٠ مليار جنيه ، في حين بلغ إجمالي الإستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين ٩٢٥,٧٦ مليار جنيه.
٢. بلغ إجمالي الأجور (تعويضات العاملين) ٣٤١,٣١ مليار جنيه وبلغ إجمالي الإهلاك ٩٧,٩٣ مليار جنيه وبلغ صافي فائض التشغيل ٨٧٣,٧١ مليار جنيه.
٣. بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي ٩٩٤,٤٥ مليار جنيه وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الاسر المعيشية ٦,٣٠ مليار جنيه في حين بلغ الإنفاق النهائي للحكومة ١٣١ مليار جنيه.
٤. بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ٢٤٦,٠١ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الصادرات ٢٩٩,٨٧ مليار جنيه وبلغ إجمالي الواردات ٣٧٥,٠٧ مليار جنيه.
٥. بلغ إجمالي الضرائب على المنتجات ٧٨,٩٢ مليار جنيه وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية ١٣,٨٦ مليار جنيه بينما بلغت قيمة الإعانات على المنتجات ١٣٠,٠٥ مليار جنيه.

مساهمة القطاعات التنظيمية فى القيمة المضافة

١. بلغ إجمالي القيمة المضافة لعام ٢٠١١/٢٠١٠ (بالأسعار الأساسية) ١٣٣٩,٨٤ مليار جنيه .
٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع المشروعات غير المالية ١١٥١,٠٧ مليار جنيه وهى تمثل ٨٥,٩١% من إجمالي القيمة المضافة .
٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع الحكومة العامة ١١٦,٦٧ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٨,٧١% من إجمالي القيمة المضافة.
٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للمشروعات المالية ٦٧,٥٤ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٥,٠٤% من إجمالي القيمة المضافة.
٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية ٣,٧٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٢٨% من إجمالي القيمة المضافة.
٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة القطاع العائلي (الأسر المعيشية) ٠,٧٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٠٦% من إجمالي القيمة المضافة.

مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة

١. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر ١٨٨,٦١ مليار جنيه وهي تمثل ١٤,٠٨% من إجمالي القيمة المضافة.
٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الصناعات التحويلية ٢٢٠,١٤ مليار جنيه وهي تمثل ١٦,٤٣% من إجمالي القيمة المضافة.
٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الزراعة والحراثة والصيد ١٥٠,٥٧ مليار جنيه وهي تمثل ١١,٢٤% من إجمالي القيمة المضافة.
٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ١٢٥,٧١ مليار جنيه وهي تمثل ٩,٣٨% من إجمالي القيمة المضافة.
٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة النقل والتخزين ٩٩,٦٦ مليار جنيه وهي تمثل ٧,٤٤% من إجمالي القيمة المضافة.
٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التشييد ٦٤,٢٤ مليار جنيه وهي تمثل ٤,٧٩% من إجمالي القيمة المضافة.